دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	العولمة ودراسة العلوم السياسية في الجامعات العربية
المصدر:	مجلة النهضة
الناشر:	جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
المؤلف الرئيسي:	خربوش، محمد صفي الدين
المجلد/العدد:	مج 1, ع 3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2000
الشهر:	أبريل
الصفحات:	61 - 68
رقم MD:	66381
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	تدريس السياسة، العولمة، العالم العربي، الجامعات، الفكر السياسي، كليات العلوم السياسية، تكنولوجيا التعليم، اعضاء هيئة التدريس
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/66381

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

العولمة ودراسة العلوم السياسية فى الجامعات العربية*

محمد صفى الدين خربوش**

لعل المراجعة السريعة لكم الكتابات العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة تثبت أن لفظ العولمة قد احتل المرتبة الأولى في الألفاظ المستخدمة بالرغم من- أو بسبب -الاختلاف الشديد حول توصيف اللفظ من حيث كونه مفهوما أم عملية أم ظاهرة، ومن التخصص الذى ينتمى إليه الكاتب أو الباحث الاقتصاد والاجتماع والعلوم السياسية والثقافة والأدب والفلسفة والأخلاق وغيرها ومن التعريف الذى يتم تبنيه لهذا المفهوم أو العملية أو الظاهرة.

ويبدو أن توصيف العولمة بأنها "صرعة" أو "موضة" التسعينيات يعد أكثر فائدة من نعتها بأنها مفهوم أو عملية أو ظاهرة أو أداة تحليلية . فقد وجد المفكرون والباحثون العرب فيها - كما وجد نظراؤهم فى ثقافات أخرى أداة يمكن الحديث عنها وفيها والكتابة حولها وعقد الندوات والمؤتمرات بصددها وإصدار كتب تتحدث عن هذه الظاهرة العملية المفهوم الأداة التى تتسم بالتعقيد والإلغاز ، وهو أمر يروق للباحثين العرب الباحثين عن الكتابة والنشر دون التوقف عند الفائدة المرجوة من التأليف.

ومن المؤكد أن "العولمة" كمفهوم ستنضم قريبا إلى سابقاتها من عمليات أو مفاهيم أو ظواهر أو أدوات تحليلية شاعت وبلغت الذروة فى الانتشار ثم تهاوت وانفض عنها أنصارها ولكن بعد أن ملئوا الصحف والدوريات والكتب العربية بكتابات عنها لم تحدث أثرا ولم تسمن ولم تغن من جوع . والقائمة تطول فهى يمكن أن تضم التحديث و التغريب الحداثة وما بعد الحداثة التفكيكية..الخ .

---

* ورقة قدمت فى الأصل إلى المؤتمر الإقليمى العربى حول التعليم العالى الذى نظمته اليونسكو (بيروت ٢-٥ آذار/ مارس١٩٩٨).

**أستاذ العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

فهناك من يرى أن العولمة كمفهوم تظهر فى أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية كأداة تحليلية لوصف عمليات التغيير فى مجالات مختلفة . ولكن العولمة ليست محض مفهوم مجرد ، فهى عملية مستمرة يمكن ملاحظتها بإستخدام مؤشرات كمية وكيفية فى مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال . وهناك إجماع بين المراقبين للحياة الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة فى عالم اليوم لها بعد كونى دولى متزايد. (١)

ويرى آخر أن استخدام لفظ العولمة (Globalization) قد شاع فى السنوات العشر الأخيرة ، وبالذات منذ سقوط الاتحاد السوفيتي ، ومع هذا فإن هذه الظاهرة ليست حديثة بالدرجة التى توحى بها حداثة هذا اللفظ . فالعناصر الأساسية فى فكرة العولمة : ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة فى تبادل السلع والخدمات ، أو فى انتقال رؤوس الأموال ، أو فى انتشار المعلومات والأفكار ، أو فى تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم ، كل – هذه العناصر يعرفها العالم منذ خمسة قرون ، إلا أنها ارتبطت فى الثلاثين سنة الأخيرة بأشياء جديدة ومهمة طرأت على ظاهرة العولمة .(٢) ومن ثم ، يمكن القول إن للعولمة تاريخا قديما ، وبالتالى فهى ليست نتاج العقود الماضية التى ازدهر فيها مفهوم العولمة و ذاع وانتشر ، و أصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التى تنطوى عليها العولمة ، فى السياسة والاقتصاد و الاجتماع والثقافة ، ولعل ما جعل العولمة تبرز آثارها فى هذه المرحلة التاريخة التى يمر بها العالم ، هو تعمق آثار الثورة العلمية والثقافية من جانب ، والتطورات الكبرى التى حدثت فى عالم الاتصال ، والتى يمكن القول إنها أحدثت ثورة فى العالم من خلال تطور الحواسب "الإلكترونية"والأقمار الصناعية وظهور شبكة " الانترنت" ، بكل ما تقدمه للاتصال الإنسانى بمختلف أنواعه من فرص ووعود. (٣)

وهناك من يرى أن ثمة فارقا جوهريا بين العولمة (Globalization) والعالمية (Universalism) ، فالعولمة إرادة للهيمنة ، وبالتالى تعنى قمع وإقصاء الخصوصية ، أما العالمية فهى طموح إلى الارتفاع بالخصوصية إلى مستوى عالمى : العولمة احتواء للعالم ، والعالمية تفتح على ما هو كونى وعالمى. (٤)

وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة ، فلابد من أن نضع فى الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها : تتعلق **العملية الأولى** بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس ، وتتعلق **العملية الثانية** بتذويب الحدود بين الدول ، وتتعلق **العملية الثالثة** بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات . وكل هذه العمليات قد تؤدى إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات ، والى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر. (٥)

والعولمة التى يجرى الحديث عنها الآن نظام عالمى ، أو يراد لها أن تكون كذلك ، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال ..الخ ، كما يشمل أيضا مجال السياسة والفكر و الأيديولوجيا .

وتعنى العولمة فى معناها اللغوى : تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله . وهى تعنى الآن ، فى المجال السياسي ، منظورا إليه من الزاوية الجغرافية (الجيوبوليتيك) ، العمل على تعميم نمط حضارى يخص بلدا بعينه ، هو الولايات المتحدة الأمريكية بالذات ، على بلدان العالم أجمع ، ليست العولمة مجرد آلية من آليات التطور " التلقائى" للنظام الرأسمالى ، بل إنها ، أيضا وبالدرجة الأولى دعوة إلى تبنى نموذج معين . وبعبارة أخرى ، فالعولمة ، إلى جانب أنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضارى الذى يشهده عصرنا هى أيضا أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم و " أمركته" ، وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك فى عدد من الأمور أهمها الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك. (٦)

وحيث توجد للعولمة تجليات ثقافية تتمثل المشكلة فى الإتجاه إلى صياغة ثقافة عالمية لها قيمها ومعاييرها ، والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب . ويثار التساؤل الجوهرى : هل تؤدى هذه الثقافة العالمية ، حال قيامها وتأسيسها ، إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية ، مما يهدد هويات المجتمعات المعاصرة ؟ (٧)

وحيث يقصد بالثقافة ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التى تحتفظ لجماعة بشرية ، تشكل أمة أو ما فى حكمها ، بهويتها الحضارية ، فى إطار ما تعرفة من تطورات ، أى أنها المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم . ومن ثم ، ليست هناك ثقافة عالمية واحدة ، وليس من المحتمل أن توجد فى يوم من الأيام ، وإنما وجدت ، وتوجد وستوجد ، ثقافات متعددة متنوعة تعمل كل منها بصورة تلقائية ، أو بتدخل إرادى من أهلها ، على الحفاظ على كيانها ومقدماتها الخاصة. (٨)

وهناك تجليات سياسية للعولمة من أبرزها سقوط الشمولية والسلطوية ، والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية ، وإحترام حقوق الانسان ، وفى هذا الصدد تثار عدة أسئلة :

هل هناك نظرية وحيدة للديمقراطية هى الديمقراطية الغربية ، أم أن هناك صياغات أخرى متأثرة بالخصوصية السياسية والثقافية للمجتمعات فى العالم ؟.

وهل هناك إجماع على احترام مواثيق الانسان ، أم أن هناك نزعة لدى بعض الدول للدفع بالخصوصية الثقافية لمنع تطبيق مواثيق الانسان العالمية ؟

بالإضافة إلى ذلك ، هناك مشكلة ازدواج المعايير فى تطبيق قواعد حقوق الانسان ، وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة و مجلس الأمن ، والاستخدام المعيب لفكرة التدخل ، والذى فى أكثر صورة فجاجة يؤدى إلى إصدار قرارات بإسم الشرعية الدولية ، لحصار بعض الشعوب ، مثل حصار الشعب العراقى والشعب الليبى. (٩)

فإذا أردنا الإجابة على هذه الأسئلة ، فعلينا أن نؤكد على أن للعرب ولغير العرب خصوصية ثقافية لا تتعارض مع العالمية ولكنها تتناقض مع العولمة . إن الذين يهللون لظاهرة العولمة يقعون فى خطأ فـــادح ، فهم يفهمون العولمة أو يحاولون تصويرها على أنها تنطوى على عملية "تحرر " من ربقة الدولة القومية إلى أفق الانسانية الواسع ، تحرر من الولاء لثقافة ضيقة و متعصبة إلى ثقافة عالمية واحدة يتساوى فيها الناس والأمـــم جميعا ، تحرر من التعصب لأيديولوجية معينة إلى الانفتاح على مختلف الأفكار من دون أى تعصب و تشـــنج ، تحرر من كل صور اللاعقلانية الناتجة عن التميز المسبق لأمة أو دين أو أيديولوجيا بعينها إلى عقلانية العلـــم وحياد الثقافة .

هكذا تصور لنا العولمة ، ومن ثم فقد اقترن الحديث عنها بكثرة الحديث عن أشياء براقة تخلب اللـب ، من حقوق الإنسان والديمقراطية ، إلى الإشادة بالعقلانية والعلم وبقدرة الثقافة الحديثة على التغلب على كل ما يعترض الإنسان من عوائق ومشكلات والهجوم على التعصب بكل أشكاله : الدينـــي أو القومـــي أو العرقـــي ، والزعم بأننا مقبلون على عصر جديد مجيد تنتصر فيه كل هذه القيم الرفيعة : احترام حقوق الإنسان (وبخاصة حقوق النساء) والديمقراطية و العقلانية والموضوعية ، والتقدم الثقافى ، وكل هذا يصور كل من يقف فى وجه العولمة على أنه يقف فى الحقيقة ضد التحرر من كل هذه الصور من صور الاســـتعباد : اســـتعباد الدولـــة ، استعباد الجهل والفقر ، و استعباد التعصب. (١٠)

لقد سبق التمييز بين العولمة والعالمية والتأكيد على أن رفض الأولى لا يعنى الانغلاق على العكس من رفض الأخيرة ، وأن القبول بالعولمة يعنى إهدار الخصوصية الثقافية لصالح ثقافة واحدة .

فما دلالة هذا بالنسبة للعلوم السياسية التى عادة ما توسم بأنها علم غربى إن لم يكن علما أمريكيا؟.

لا ريب أن أنصار العولمة والمروجين لها لا يرون غضاضة فى القبول بمسلمات علم السياسة الغربى(أو الأمريكى) ويعتبرون أن محاولة البحث عن خصوصية لهذا العلم تعد ضربا من ضروب التمـــترس خلـــف شعارات بالية . وعلى العكس من هذا ، يدافع رافضو فكرة العولمة عن خصوصية العلوم الاجتماعية (وعلـــى رأسها العلوم السياسية) على اعتبار أن ثمة جانبا فى العلوم الاجتماعية يتسم بالعالمية و أن هناك جانبـــا آخـــر يماثله _ إن لم يفقـــه_ يتسم بالخصوصية الثقافية .

ومن ناحية أخرى ، يترتب على التساؤل السابق تساؤل آخر :

- هل يتم تدريس العلوم السياسية باللغة الإنجليزية أم باللغة العربية؟

فإذا ما حاولنا الإجابة على التساؤل الأول أمكننا الإشارة إلى الأمور التالية :

أولا : إن ثمة اتفاقا على أن النظم السياسية تتأثر بالمؤثرات المجتمعية والثقافية، الاجتماعية ، الاقتصاديـــة ..الخ ومن ثم ، لا يمكن القبول بصلاحية النظم السياسية الغربية للتطبيـــق فى المجتمعـــات الأخرى.

ثانيا : يوجد جانب عالمى فى بعض المفاهيم السياسية فى مقابل جانب يتسم بالخصوصية . ولا ينبغى فرض الجزء الخاص على المجتمعات الأخرى . فعلى سبيل المثال ، لا يمكن القول بوجود نظرية واحدة للديمقراطية هى الديمقراطية الغربية وأن ما عداها لا يندرج فى إطار الديمقراطية ، فالديمقراطية التى هى مفهوم مجرد أو نظرية مجردة ليست هى الديمقراطية الغربية . وتعتبر الديمقراطية الغربية صورة من صورة الديمقراطية ، دون أن تكون الصورة الوحيدة . و إذا كانت الديمقراطية الغربية قد نجحت -إلى حد كبير و بصورة أفضل من غيرها -فى تحقيق جوهر الديمقراطية وهو مشاركة المواطنين فى الحكم ، فإن هذا النجاح النسبى لا يعنى بالضرورة عدم وجود صور أو صيغ أخرى قد يمكنها تحقيق جوهر الديمقراطية . ومن ثم ، لا يصبح المعيار الرئيسى للحكم الديمقراطى نقل التجربة الديمقراطية الغربية بل النجاح فى تطبيق جوهر الديمقراطية بالصورة التى تنسجم مع المؤثرات المجتمعية الخاصة بكل حالة على حدة.

بيد أن الرؤية السابقة لا تعنى عدم تطبيق جوهر الديمقراطية باستخدام ذريعة الخصوصية ، فالقول بوجود مؤثرات مجتمعية وبأن الديمقراطية الغربية لها خصوصيتها لا ينبغى أن يتعارض مع تطبيق جوهر الديمقراطية و إن تعارض مع تطبيق الديمقراطية الغربية.

وإذا ما انتقلنا الى مفهوم حقوق الإنسان وجدنا موقفا مشابها. فالمدافعون عن العولمة ينادون بضرورة احترام حقوق الإنسان كما وردت فى المواثيق العالمية وثيقة الصلة بالرؤية الغربية ؛ أما أنصار الخصوصية فيرفضون تلك المواثيق بسبب تعارضها مع الخصوصيات الثقافية .

والحقيقة أن ثمة جانبا عالميا فى حقوق الإنسان يصعب رفضه بداعى الخصوصية، بيد أن جانبا آخر يصعب قبوله بسبب تعارضه مع الخصوصيات الثقافية . ومن ثم لا يتوقف احترام حقوق الإنسان فى دولة أو فى مجتمع ما ، على التمسك بحقوق الإنسان كما وردت فى المواثيق " الغربية " ، بل فى التمسك بحقوق الإنسان فى جوهرها العام غير المتأثر برؤية ثقافة معينة .

ويلاحظ أن التركيز على احترام حقوق الإنسان بالمعنى الغربى يؤدى إلى نتائج عكسية فى المجتمعات الأخرى . ويحدث هذا عندما يستخدم معارضو احترام الإنسان التعارض مع المبادئ الإسلامية مثلا لرفض فكرة حقوق الإنسان أو لتنفير الجمهور العادى من هذه الفكرة ومن تطبيقها . فالقول فى مجتمع إسلامى بأن حقوق الإنسان هذه تبيح المجاهرة بالكفر و بالإلحاد يؤدى إلى رفض الفكرة والنظر إلى أنصار حقوق الإنسان بإعتبارهم دعاه للكفر و للإلحاد . وقد تستخدم النظم السياسية هذه المقولة كذريعة لرفض احترام حقوق الإنسان جملة وتفصيلا مع تمتعها حينذاك بتأييد شعبي .

ومن ثم ، ينبغى الاتفاق على حقوق الإنسان فى صورتها العامة التى لا خـــلاف عليـــها ومراعـــاة الخصوصية الثقافية فى الجوانب التى قد تصطدم مع ثوابت ثقافية.

ما دلالة الحديث السابق بالنسبة لتدريس العلوم السياسية (والعلوم الاجتماعية بصفـــه عامـــة) فـــى الجامعات العربية ؟

تتبـــاين الآراء بشـــأن هـــذه القضيـــة ويمكـــن حصـــرها فى وجهـــات النظـــر التاليـــة:

- هناك وجهة نظر يقودها أنصار العولمة تدعو إلى عدم إنفاق الوقت و الجهد في تعريب هذه العلـــوم وفي تدريسها باللغة العربية . فما دام علم السياسة علما غربيا ، فما الداعي إلى التأليف باللغة العربية والتدريس بها ؟ أليس من الأجدى تدريس هذا العلم بلغته " الأصلية" ولا سيما إذا كانت المؤلفات العربية "تترجم" المؤلفات الغربية الأمر الذى يسهم فى تشويهها عند تقديمها للقارئ العربي؟

ويرفض أنصار وجهة النظر هذه وجود علم سياسة خارج العالم الغربي ويشككون بقوة فى إمكانيـــة وجود علم سياسة ذي سمات أخرى فى العالم العربى أو فى غيره ، وقد زحف هذا الاتجاه إلى بعض الجامعـــات العربية التى تحولت مؤخرا إلى التدريس باللغة االإنجليزية ، إلى جانب اللغة العربية . وبدلا من تعريب العلوم البحتة ، بدأت ظاهرة إنشاء أقسام يتم التدريس فيها باللغة الإنجليزية فقط تزحف إلى العلوم الاجتماعية كما هو الحال فى جامعة القاهرة فى تخصصات المحاسبة وإدارة الأعمال و الاقتصاد والقانون والعلوم السياسية.

- هناك وجهة نظر أخرى شديدة التمسك بالخصوصية حيث ترفض علم السياسة الغربى ، وتســـعى لإعطاء دفعة لعلم سياسة عربى السمات يتم بناؤه من خلال العودة إلى الأصول الإسلامية و إســـهام المفكريـــن المسلمين فى علم السياسة رغبة فى بناء نظرية سياسية تتســـق مع الخصوصية الثقافية للعالم العربي.

- وهناك وجهة نظر ثالثة تقف وسطا بين الوجهتين السابقتين ، حيث ترى أن ثمـــة جانبـــا عالميـــا فى علم السياسة ليس غربي السمات و أن الاهتمام به ضروري لتقدم علم السياسة داخل العالم العربي و خارجه ، أما ما يتعلق بالخصوصية الغربية أو يتعارض مع الخصوصيات الأخرى فليس ملزما للآخرين . وينبغي مـــن المتخصصين في العلوم السياسية من الثقافات الأخرى ، مثل الثقافة العربية ، صياغة نظرياتهم السياسية المعبرة عن خصوصيتهم لكن هذا لا يتأتى إلا بعد الدراسة المتعمقة لإسهامات الثقافات الأخرى ومنها الثقافة الغربية.

ويؤكد هذا الرأي على ضرورة تعريب علم "السياسة الغربي" والبحث عن مفاهيم عربيـــة تعـــبر عـــن المفاهيم الغربية والتدريس باللغة العربية والتأليف بـــها ، حيث لا يمكن التوصل إلى مدرسة عربية فى العلـــوم السياسية إذا استمر التدريس والتأليف والتفكير بلغة غير اللغة العربية.

والحقيقة إن مراجعة الإسهام العربى فى مجال العلوم السياسية خلال نصف القرن المنصرم يثبت أن هذا الاسهام قد جاء جد محدود ولا يتناسب على الإطلاق مع عدد الأساتذة والباحثين المتخصصين فى هذا المجال من ناحية ومع عدد الأقسام العلمية فى الجامعات العربية المختلفة .

لقد قدم الباحثون العرب إسهامات يعتد بها فى مجال دراسات الحالة باستخدام أطر نظرية واقترابات بحثية غربية فى الغالب وحاولوا استخدام بعض الأدوات الحديثة فى دراساتهم بيد أن الإسهام النظرى العربى فى هذا المجال ظل محدودا أو كاد ينعدم .

أكثر من هذا ، إن الأساتذة والباحثين العرب لم يقدموا إلا القليل من الإسهام الحقيقى فى مجال التأليف المرجعى فى الفروع الأساسية للعلوم السياسية . فما يزال المرء يحار فى الحديث عن كتاب مرجعى عربى يحظى بالإجماع فى أى من مجالات العلوم السياسية (النظم السياسية العلاقات الدولية النظرية السياسية) ناهيك عن التخصصات الفرعية لهذه المجالات ؛ بالرغم من مرور أكثر من ستين عاما على إنشاء قسم العلوم السياسية فى جامعة القاهرة.

ولعل تفسير هذه الظاهرة يكمن فى العوامل التالية :

أولا: إن كثيرا من الأساتذة الأوائل أو الآباء المؤسسين كانوا من تخصصات متباينة وقد حملوا معهم إلى العلوم السياسية تخصصاتهم الأصلية مثل القانون والتاريخ والاجتماع والإدارة ، وقد ظلوا مخلصين لتخصصاتهم الأصلية وأتت مؤلفاتهم أقرب إلى هذه التخصصات منها إلى العلوم السياسية ، ومن ثم فإن فائدتها للعلوم السياسية كانت محدودة بالرغم من استمرارها كمراجع لا غنى عنها.

ثانيا: إن التأليف الجامعى قد ارتبط بأعداد الطلاب الدارسين الأمر الذى لا يشجع الناشرين على نشر كتب لأساتذة فى أقسام محدودة العدد، وهو الأمر الذى انعكس فى إقدام الأساتذة على تأليف مذكرات مختصرة وقد طواها النسيان بالرغم من أن بعضها كان ذا جودة مرتفعة.

ثالثا: إن ظاهرة الندوات التى شاعت فى الجامعات والمؤسسات البحثية العربية قد جذبت الباحثين نحو كتابة البحوث والأوراق التى تتناول أحد موضوعات الندوة، وابتعد كثيرون من أصحاب القدرة على التأليف النظرى نحو كتابة هذه الأوراق ذات العائد المادى والأدبى المرتفع ونأوا بأنفسهم عن التأليف النظرى المجهد وذى المردود المتدنى، ماديا على الأقل .

رابعا: إن كثيرا من الباحثين العرب المرموقين قد شغلوا مناصب إدارية فى جامعاتهم ومؤسساتهم البحثية أو مناصب سياسية الأمر الذى يعنى فى عالمنا العربى أعباء متزايدة يصعب معها إن لم يستحل أن يمثل التأليف العلمى أولوية متقدمة لديهم.

خامسا: إن إنشاء أقسام للتدريس باللغات الأجنبية قد مثل ذروة هذه العوامل لأن إمكانية التأليف قد انعدمت حيث يقوم القائم بالتدريس باختيار أحد الكتب الأجنبية لتكون كتابا مقررا فى المادة التى يقوم بتدريسها ، ومن ثم تحول الأستاذ الجامعى إلى ما يشبه المدرس فى الثانويات الذى يقوم بتدريس كتاب مقرر وتنحصر مهمته فى تبسيط هذا الكتاب للطلاب ، ومن ثم لم يقدم الأستاذ على التأليف بالانجليزية أو بالفرنسية ، وبالطبع انعدمت فرصة التأليف باللغة العربية التى لم يعد يدرس بها ، وتمثلت النتيجة فى انعدام التأليف باللغة العربية أو بغيرها من اللغات.

والخلاصة إن تدريس العلوم السياسية باللغة العربية لا يعنى الانغلاق و عدم التفاعل مع الثقافات الأخرى ، كما أن رفض التدريس بلغة غير اللغة العربية لا يعنى التعبير عن تعصب قومي غير ضروري بل يمهد السبيل لتقدم هذه العلوم فى الجامعات العربية،أما التحول نحو التدريس بلغة غير اللغة العربية فمن شأنه قطع الطريق أمام أى إمكانية لتقدم هذه — العلوم عربيا واستمرار العلوم السياسية العربية عالة على العلوم السياسية الغربية ، والتشكيك فى جدوى تدريسها فى الجامعات العربية ، لا سيما مع استمرارها فى التركيز على موضوعات أثيرت فى الغرب وقد لا تكون ذات شأن فى العالم العربى ، وفى تقديم الصورة الغربية للنظريات و للمفاهيم السياسية مثل الديمقراطية و حقوق الإنسان .

الحواشى

(١)السيد ياسين ، " فى مفهوم العولمة " (المستقبل العربى: العدد ٢٢٨ ، شباط/ فبراير ١٩٩٨) " ص ٦ ".

(٢)جلال أمين ، " العولمة والدولة " (المستقبل العربى : العدد ٢٢٨ ، شباط/ فبراير ١٩٩٨) "ص ٢٣ ".

(٣)السيد ياسين، م. س. ذ.؛ ص٩.

(٤)محمد عابد الجابرى ، " العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات " نفس العدد " ص ١٧ ".

(٥)السيد ياسين ؛ م. س. ذ. ؛ ص٧.

(٦)محمد عابد الجابرى ، م. س. ذ. ؛ ص١٦ .

(٧)السيد ياسين ؛ م. س. ذ. ؛ ص١٢.

(٨)محمد عابد الجابرى ، م. س. ذ. ؛ ص ١٤ .

(٩)السيد ياسين ، م. س. ذ. ؛ ص١٢ .

(١٠)جلال أمين ، م. س. ذ. ؛ ص ٣١ .